في المؤتمر السنوي لمنظمة العمل

دول التعاون: إصدار القوانين والسياسات الضابطة لدخول وإقامة الأجانب سيادي للحكومات الوطنية

■ الصبيح: ظروف ومعطيات الهجرة عبر الحدود أديا إلى ظهور نماذج مستحدثة لهذه الظاهرة الدولية

الوزيرة هند الصبيح

■ التقييم الموضوعي لمخرجات وجود العمالة الوافدة يجزم بأن غالبيتهم يصل إلى غاياتهم المشروعة

■ هناك حاجة لمواجهة بعض الممارسات السلبية في حق بعض العمالة المنتقلة وضرورة القضاء عليها

■ لابد من معالجة مشكلات عمال فلسطين بما يتفق مع حجم الدمار الاقتصادي الذي تعانيه الأراضي العربية المحتلة

أكدت دول مجلس التعاون الخليجي امام المؤتمر السنوي لمنظمة العمل الدولية هنا امس «ان اصدار القوانين والسياسات الضابطة لدخول واقامة الأجانب هو شأن سيادي للحكومات الوطنية التي تحرص على حقوق العمال الاجانب الاساسية وحمايتها».

واضافت وزيرة العمل والشؤون الاجتماعية الكويتية هند براك الصبيح متحدثة باسم المجلس امام المؤتمر «ان تغير ظروف ومعطيات الهجرة عبر الحدود في العقود الأخيرة ادى الى ظهور نماذج مستحدثة لهذه الظاهرة الدولية ومن أهمها برامج الانتقال والاقامة المؤقتة بدول الاستقبال لشغل فرص عمل محددة».

واشارت الصبيح الى «وجود اقبال متزايد من دول المجلس وغيرها من الدول على هذه النماذج سعيا لسد الفجوة بين العرض والطلب في اسواق العمل مع ضمان حقوقهم كافة وحمايتها وادراك دول المجلس لمسؤوليتها في تمكين هذه العمالة من الاستفادة القصوى من اقامتها والابتعاد عن أي انتقاص قد ينال من حقوقها مع الالتزام بالتطوير لمنظوماتها التشريعية والرقابية».

واكدت ان «التقييم الموضوعي لمخرجات وجود العمالة الوافدة يجزم بأن الغالبية العظمى منهم تصل الى غاياتها المشروعة وتحقق أهدافها المقبولة من الاقامة بدولنا وهذا ما أكدته ابحاث ودراسات علمية متعددة تتمتع بالاستقلالية والحيادية وان كل ذلك يتحقق على نطاق واسع على الرغم من التحديات التي تقترن باستضافة ملايين من العمال الأجانب من أكثر من 100 دولة».

في الوقت ذاته اكدت على ما تضمنه «اعلان فيلادلفيا» من أن «العمل ليس سلعة» اي انه لا يجوز اعتباره مجرد عنصر آخر من عناصر الانتاج يمعزل عن بعده الانساني.

وقالت ان قياس مردود تنقل العمالة عبر الحدود يجب الا يقتصر على المردود الاقتصادي البحت «التنمية الاقتصادية بدول الارسال والاستقبال» بل أن يأخذ في الاعتبار أيضا ضرورة التوزيع «الأكثر عدالة» لمخرجات تنقل العمالة باتجاه تحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية.

وشرحت الصبيح في هذا السياق «مؤشرات عدة تدل على أن الدول التنموي لاستقدام العمالة المؤقتة المتعاقدة الى دول مجلس التعاون على نحو خاص يشمل في واقع الأمر عناصر مهمة من التنمية البشرية والاجتماعية منها تنمية رأس المال البشري وتوسيع قاعدة الاستفادة من الخدمات الاجتماعية في بلد الارسال لاسيما في مجالي الصحة والتعليم وغيرهما».

واكدت «ان منظمة العمل الدولية بحاجة ماسة لتطوير المعرفة والقدرة على قياس مختلف الآثار التنموية لتنقل العمالة لغرض تطوير سياسات وبرامج تهدف الى تعظيم هذه الآثار على قاعدة التعاون بين دول الارسال والاستقبال ودعم المنظمات الدولية لمثل هذا التعاون الاقليمي».

واشارت الى تجربة الدول الاسيوية الرائدة في هذا المجال من خلال مسار «حوار ابوظبي» الذي من المقرر أن يعقد دورته الثالثة بدولة الكويت في نوفمبر من هذا العام حيث تبنى مؤخرا مبادرات يجرى تنفيذها بمشاركة فاعلة من منظمة العمل الدولية ومنظمات وهيئات دولية أخرى. كما شددت على «دور وكالات التوظيف الخاصة في انتقال العمالة عبر الحدود الا ان هناك حاجة لمواجهة بعض الممارسات السلبية في حق بعض العمالة المنتقلة وضرورة القضاء عليها لما تتسبب فيه من تعطيل لدورة العمل التعاقدي ومخرجاتها المرجوة مما يتطلب وقفة جدية مشتركة لدول الارسال والاستقبال امام هذه الممارسات.

واعربت عن قناعتها بأن ظهور «المنتدى الدولي للهجرة والتنمية» في سياق المعالجات المطروحة لقضايا العمالة المهاجرة لكونه مسارا حكوميا تطوعيا ينتج عنه حوار مثمر جمع بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وسائر المنظمات الدولية ومنظمات القطاع الخاص ما أسفر عن العديد من المبادرات الرامية الى توثيق وتعزيز المخرجات التنموية.

ودعت الصبيح منظمة العمل الى الاستمرار في دعم هذا المنتدى الى جانب جهود المنظمة الرامية الى تعزيز التعاون في اطار مجموعة الهجرة الدولية وصولا الى صيغة توافقية لحوكمة هذا الملف الحيوي.

واكدت تأييدها التام لاختيار قضية «الهجرة العادلة» موضوعا للتقرير السنوي للمدير العام لمنظمة العمل الدولية يضع هذا الموضوع الحيوي في مقدمة الاهتمامات الدولية ويستأثر بالكثير من جهود المنظمات الدولية والتعاون الدولي والاقليمي بين الدول الأعضاء.

وقالت ان اهم الدلائل على الضرورة الملحة للتعاون الدولي في التعاطي مع هذا الملف وارساء عناصر حوكمته سنجدها في التوافق حول الدعوة الى اعتبار التنقل عبر الحدود محركا للتنمية الدولية بمختلف أوجهها والمطالبة بتأطيره في تحديث أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة واعادة صياغة الأهداف الآلفية للحقبة من 2015 الى 2030. واشارت الى وجود خلفية قوية من المعلومات والدراسات صادرة عن الحوار رفيع المستوى حول الهجرة والتنمية الذي صاحب اعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في اكتوبر 2013 وعن المنتدى الدولي حول الهجرة والتنمية الذي انعقد بالسويد في مايو 2014 وما سبق ومهد لهذين الحدثين الدوليين من مؤتمرات ولقاءات اقليمية.

في الوقت ذاته شددت على ضرورة معالجة مشكلات عمال فلسطين بما يتفق مع حجم الدمار الاقتصادي الذي تعانيه الأراضي العربية المحتلة وانعكاس سياسات الاحتلال على زيادة نسب البطالة وتدني النمو الاقتصادي وجعل الالاف من العمال العرب في الاراضي المحتلة عرضة للاستغلال والعمل الجبري بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

واكدت ان «تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية السنوي حول وضع عمال الأراضي العربية المحتلة يؤكد تزايدا في خطر استغلال العمال الفلسطينيين على يد السماسرة وأصحاب العمل عديمي الضمير في المستوطنات كما أن أولئك العمال لا يتمتعون سوى بقدر قليل من الحماية من ممارسات الاستخدام التعسفية».

وشددت على ان هذه الظواهر المقلقة تتزامن مع ارتفاع عدد العاطلين بنسبة 5,6 في المئة مقارنة بالعام الماضي 40 في المئة منهم من الشباب ما يحتم على الجميع توفير كل أوجه الدعم والمساندة للأراضي المحتلة لتخفيف حجم الدمار الاقتصادي.

لتحديث ثماني توربينات بخارية ومولداتها الكهربائية بطاقة اجمالية 2400 ميغاوات

الإبراهيم وقع عقد تحديث التوربينات في محطة الدوحة بقيمة 73.8 مليون دينار

وقع وزير الاشغال العامة ووزير الكهرباء والماء المهندس عبدالعزيز عبداللطيف الابراهيم امس عقد اعمال مشروع تحديث التوربينات البخارية والمولدات الكهربائية بمحطة الدوحة الغربية لتوليد القوى الكهربائية وتقطير المياه بقيمة 73,8 مليون دينار كويتي. وقالت وزارة الكهرباء والماء في بيان صحافي ان المشروع يهدف الى تحديث ثماني توربينات بخارية و مولداتها الكهربائية في محطة الدوحة الغربية بقدرة 300 ميغاوات للوحدة الواحدة بطاقة اجمالية 2400 ميجاوات.

واضافت ان هذه التوربينات بالاضافة الى توليد الطاقة الكهربائية تقوم أيضا بتزويد البخار اللازم للمقطرات البالغ عدد 16 مقطرة والتي تقوم بانتاج المياه بطاقة اجمالية 110 ملايين جالون امبراطوري يوميا.

وأوضحت ان الشركة المصنعة تقوم بأعمال التحديث اللازمة التي تشمل ضمن أعمال أخرى تبديل بعض أجزاء التوربينة الرئيسية اضافة الى استبدال صمامات التحكم في تشغيل التوربينة علاوة على اعادة تأهيل المولدات الكهربائية ما يؤدي الى زيادة عمرها الافتراضي وكفاءتها التشغيلية. وذكرت أن تنفيذ أعمال العقد يحقق مرونة أداء عالية في تشغيل المحطة واستقرار التوربينات والمولدات واجراء برامج الصيانة الدورية حسب تعليمات المصنع الاصلي والذي ينعكس بدوره على استقرار تشغيل الوحدات والشبكة الكهربائية والمائية في البلاد.

ضرورة المحافظة على جواز السفر مع الاحتفاظ بصورة عنه وعن أي أوراق مهمة

الشيباني: على المواطنين الراغبين بالسفر إلى أستراليا ونيوزيلندا الالتزام بالقوانين والإرشادات الخاصة بالبلدين

خالد الشيباني

■ لابد من الإعلان عن أية مبالغ نقدية تزيد على 10 آلاف دولار أسترالي عند الوصول وأثناء المغادرة

دعت سفارة دولة الكويت لدى أستراليا ونيوزيلندا جميع المواطنين الكويتيين الراغبين بالسفر الى أستراليا ونيوزيلندا خلال العطلة الصيفية الى الالتزام بالقوانين والارشادات الخاصة بالبلدين وذلك لتسهيل اجراءات سفرهم وتفاديا لتعرضهم لأي مشاكل خلال فترة اقامتهم.

واوضح سفير دولة الكويت لدى أستراليا ونيوزيلندا خالد الشيباني في اتصال هاتفي مع وكالة الانباء الكويتية «كونا» اليوم «انه يجب على المواطنين الكويتيين الراغبين في زيارة البلاد استخراج تأشيرة لدخول الأراضي الأسترالية وفق اجراءات السفارة الأسترالية لدى دولة الكويت وبما يتفق مع الغرض من الزيارة».

اما بالنسبة للمواطنين الراغبين بالسفر الى نيوزيلندا للسياحة أوضح السفير الشيباني انهم معفيون من تأشيرة الدخول في حال كانت اقامتهم لفترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر على أن يحتفظوا بتذاكر السفر وخط سير الرحلة وما يثبت قدرتهم على تغطية تكاليف الاقامة مشيرا الى «انه يجب استخراج تأشيرة عبور أسترالية للمسافرين الى نيوزيلندا عبر المطارات الأسترالية».

واكد ضرورة المحافظة على جواز السفر مع الاحتفاظ بصورة عنه وعن أي أوراق مهمة خلال السفر لاستخدامها في حال ضياع الجواز على ان يكون جواز السفر صالحا لمدة لا تقل عن ستة اشهر مشددا على أهمية التعاون مع السلطات في المطارات الأسترالية والالتزام بالاجراءات الامنية المتبعة. وأشار بانه يتطلب على المواطنين الكويتيين التصريح باي مواد يحملها المسافر من مأكولات او مواد غذية ومشتقات الأخشاب اضافة الى أي مواد تدخل في صناعتها النبات أو الحيوان كالبخور ودهن العود مشيرا الى ان الحد الأقصى للسجائر ومواد التبغ المسموح بادخالها الى البلاد هو 50 سيجارة أو 50 غراما من مواد التبغ.

وذكر انه يجب على المواطنين الراغبين بزيارة أستراليا الاعلان عن أية مبالغ نقدية التي تزيد على 10 آلاف دولار أسترالي «اي نحو 9.255 آلاف دولار امريكي» او ما يعادلها بالعملات الأجنبية عند الوصول وأثناء المغادرة بالاجابة عن السؤال رقم «5» في استمارة الدخول والخروج من البلد.

أكد أن التعديل الوزاري قد حان وقته في ظل وجود وزراء دون مستوى الطموح

الطوالة: رئيس الوزراء مستمع وقارئ جيد للأحداث ومشكلته في بعض أعضاء حكومته

عدنان الطوالة

اكد مرشح الدائرة الرابعة عدنان الطوالة ان سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك مستمع وقارئ جيد للاحداث مشيرا ان هناك مشكلة نواجهها مع بعض الوزراء ونحن نحترم اشخاصهم لكن ننتقد اداءهم لاسيما وان بعضهم مستواه ضعيف ومتواضع ولايرقى للطموح.

واوضح الطوالة في تصريح صحافي ان الكويت حاليا في مفترق طرق وتحتاج لرجال دوله لانتشالها من تأخرها بعد انتشار الفساد والتخبط في رسم الخطط.

واضاف اننا نحتاج وزراء يلبون طموح المواطنين في رسم خارطة طريق نحو الازدهار وتحقيق النمو ومكافحة الفساد والبيروقراطية.

وتمنى الطوالة من جميع الوزراء الانصات لتوجيهات سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد حفظه الله المتكرره والتي حث فيها سموه على ديمومة الرفاهيه للمواطنين وبناء كويت المستقبل بجعلها مركزا ماليا واقتصاديا مؤكدا ان المشكله تحتاج الى وقفة جادة لتقويم اداء بعض الوزراء واصلاح الخلل. وبشأن المطالبات بتعديل وزاري اكد الطوالة ان التعديل من صلاحيات سمو الشيخ جابر المبارك موضحا ان هناك وزيرين مستقيلين واماكنهما شاغره وهناك تلويح باستجواب عدد من الوزراء في دور الانعقاد المقبل مشيرا الى ان التعديل الوزاري قد حان وقته خاصة في ظل المعطيات التي ذكرتها سابقا كما سيكون فرصة لضخ دماء جديده في السلطة التنفيذيه ونزع فتيل ازمة مقبلة مع المجلس.

طالب باستراتيجية متكاملة للتنمية البشرية دعما لفئة الشباب

المطيري: التسلح بالعلم والمعرفة والعمل الدؤوب ضرورة لأجل بناء مستقبل أفضل للكويت

محمد المطيري

اكد مرشح الدائرة الثانية محمد عويد المطيري أن الشباب هم الثروة الحقيقية لبلادنا وليس النفط - كما يعتقد البعض - لذلك فإن الاهتمام بهم ورعايتهم من الآن فصاعدا أصبحت مسالة ملحة وضرورية باعتبارهم عدة الحاضر والمستقبل وصناع النهضة وبدونهم ليس هناك مستقبل.

وأشار إلى أن الدول التي استثمرت في تنميتها البشرية حققت بالفعل نتائج باهرة وتقدم كبير وازدهار مثل: سنغافورة واليابان وسويسرا بالرغم من عدم امتلاكها الموارد الطبيعية.

وقال المطيري لاشك أن أمامنا تحديات عديدة تحتاج إلى عزيمة وإرادة شبابية اكثر من أي وقت مضى، كما أن اقتصادنا لا يمكن أن يقوم بدون طاقة بشرية مؤهلة لديها قدرة على العمل والعطاء والإنتاج.

وطالب بضرورة وضع إستراتيجية متكاملة ومفصلة ودقيقة للتنمية البشرية الشبابية لتحقيق مطالب وطموحات الشباب واهتماماتهم وإبداعاتهم بأسلوب فعال ومدروس وبتخطيط سليم حتى يتسنى لهم تنمية مهاراتهم في شتى المجالات.

وأوضح أن توفير فرص عمل الشباب مستدامة أمر لابد منه وهذا في الحقيقة لن يتم إلا بإصدار قرارات شاقة، حاسمة تحول الخطط المكتوبة إلى مبادرات وإنجازات ملموسة وتخرجها من الأدراج المغلقة.

وأوصى المطيري الشباب بضرورة التسلح بالعلم والمعرفة والعمل المخلص الجاد والدؤوب من أجل بناء مستقبل أفضل للكويت.

متناولا الواقع الاقتصادي للبلاد وسبل تطويره

العنجري: تشريع قوانين خاصة لتنويع الاقتصاد المحلي وتنمية الإنسان والاهتمام بالمدن المتخصصة

نواف العنجري

قال مرشح الدائرة الثالثة نواف العنجري إن الواقع السياسي انعكس على كل ما يحيط بجوانب الحياة وخاصة على الواقع الاقتصادي في الكويت حيث بدأت مؤشراته التنموية تنخفض يوما بعد يوم إلى حد هروب بعض رؤوس الأموال الوطنية ليقوم رجال أعمال كويتيون باستثمارها في دول خليجية وعربية وأجنبية لما وجدوه من محفزات في تلك البلدان، مشيراً إلى أن الكويت انتقلت بذلك من محاولة اجتذاب رؤوس أموال إليها إلى خطر هروب رؤوس الأموال المحلية منها، وهو أمر خطير يستوجب التوقف عنده والبحث عن حلول ناجعة له خاصة وان الأسباب معروفة للجميع.

وأشار العنجري إلى ان الكويت صنفت مع ثمانية اقتصادات عربية أخرى ضمن قائمة الاقتصادات المنكشفة بدرجة مرتفعة على المخاطر السياسية في 2012 مما سينعكس سلبا في قطاع الأعمال والمستثمرين وذلك وفقا لمؤشر المخاطر السياسية في 2012 والذي شمل 197 دولة حول العالم، مؤكداً بأن هذا الواقع الاقتصادي المنكشف سياسيا يستوجب سرعة التحرك والقيام بخطوات واضحة.

وأضاف العوضي بأن أولى هذه الخطوات هي ضرورة تشريع قوانين خاصة بتنويع الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل غير تقليدية من خلال تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل علمي ومؤسسي والاستفادة من تجارب دول أخرى اتبعت مثل هذه الأساليب، مبينا بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم تقوم بدور هام جداً في تطوير الاقتصاد، إذ أنها تعمل على تحفيز العمل الحر وتنمية المهارات لما تتصف به من مرونة وتكيف سريع مع عوامل العرض والطلب المتغيرة للسوق، بالإضافة إلى توليد فرص عمل وامتصاص العمالة خلال فترات إعادة هيكلة الاقتصاد وتلبية الطلب المتزايد خلال فترات الازدهار الاقتصاد وشدد العنجري على أن التنمية الحقيقية هي تنمية الإنسان وليست مجرد التوسع في البنيان الإسمنتي من بناء أبراج وشق طرقات ومد جسور وغيرها، معتبراً أن التنمية المادية يجب أن تتزامن مع تنمية بشرية مستدامة تستطيع إدارة هذه المنشآت وتطويرها وتنميتها لأنها ليست نهاية المطاف بشكل قطعي. وهذا ممكن من خلال تدريب الكفاءات، وخاصة فئة الشباب، ومساعدتهم على اكتشاف مواهبهم وتنميتها ودمجهم في عملية التنمية بشكل تكاملي للاستفادة من قدراتهم غير المحدودة. كما أكد العنجري على ضرورة العمل على دراسة موضوع المدن المتخصصة بشكل فعلي وتذليل العقبات أمام القطاع الخاص في هذا المجال، مذكراً بأن الكويت كانت سباقة بين دول المنطقة في هذا الموضوع حيث كانت أول من يقوم بإنشاء مدن صناعية وطبية متخصصة منذ زمن طويل، ولكن الوقت قد حان لمدن متخصصة جديدة مثل المدن الإعلامية والتقنية والطبية والصناعية حسب المعايير الدولية لما توفره هذه المدن من فرص عمل حقيقية بالإضافة إلى إيجاد نوع جديد لمصادر الدخل القومي.

البلدية تتلف كمية من المواد الغذائية غير الصالحة في أحد المخازن بالفنطاس

كشفت إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت عن تمكن مراقبة الأغذية والأسواق التابعة لإدارة التدقيق ومتابعة خدمات البلدية بفرع بلدية محافظة الأحمدي عن مصادرة كمية من المواد الغذائية المتنوعة من أمام باب مخزن بسرداب بإحدى البنايات بمنطقة الفنطاس التابعة لبلدية المحافظة. وأشارت الإدارة إلى ان هذه الحملة تأتي في إطار تفاعلها مع مختلف الأنشطة والحملات التي تنفذها الأجهزة الرقابية بأفرع البلدية بالمحافظات الست.

وأوضحت الإدارة بأن المفتشين بمراقبة الأغذية تمكنوا من ضبط عدد (36) علبة ورق عنب محشي وعدد (33) سطل مخلل (لفت شرائح للسندويتشات) وعدد (4) جالون زيت زيتون وعدد (36) علبة فطر سلايس وقد تم مصادرتها وإرسالها إلى المكبس لإتلافها وذلك لعدم مطابقتها للاشتراطات الصحية وعدم حفظها في الأماكن الملائمة صحيا في ظل ارتفاع درجات الحرارة.